# البعد البيئي في ظل التوجهات الوطنية للتعمير

# The Environmental Dimension of National Reconstraction Trends

**نوال بن قلوش[1]**

[1] جامعة معسكر، nawelbenkellouche@gmail.com

2

تاريخ الاستلام: 10 /2021/05 تاريخ القبول: 18 /2021/10

**ملخص:**

تعتبر ظاهرة الإسكان في علاقتها بإشكالية السكن اللائق من منظوري حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي ظاهرة معقدة من حيث تداخل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تندرج بدورها ضمن السياسات العمومية للدولة، حيث يمكن القول أن البعد الاجتماعي للسياسات الاسكانية الوطنية قد تم التعامل معه من منظور السكن العشوائي أو المتدني الذي تبوأ مكانة بارزة في جميع المخططات التنمويةّ وهو ما يدل عن ضعف القدرة الاستجابية للحكومة في ظل وجود سياسات تأخذ بعين الاعتبار رهانات تنموية استراتيجية تهدف إل ايجاد الصيغ والطرق الكفيلة بمعالجة اشكالية السكن في الجزائر، وذلك على الرغم من رصد عدة برامج وصيغ سكنية مختلفة للتعامل مع التحديات التي يعرفها قطاع السكن في الجزائر، الا أنها لا زالت بحاجة الى وجود سياسات نابعة فعلا من صميم البيئة المجتمعية ومعبرا فعلا عن البسيطة للجماهير العامة والمتمثلة في السكن.

**كلمات مفتاحية:** التنمية العمرانية.، السكن.، الوعاء العقاري.، البيئة.، الموارد البيئية.

**Abstract:**

In relation to the problem of adequate housing from both human rights and gender perspectives, the housing phenomenon is complex in terms of its overlapping social, economic and political dimensions, which are also part of the public policies of the State. It can be said that the social

dimension of national housing policies has been dealt with from the perspective of random or low housing, which has figured prominently in all development schemes. This indicates the Government's weak capacity to respond to strategic development concerns.

**Keywords:** Physical development; housing; the estate bowl; Environment; Environmental resources.

المؤلف المرسل: نوال بن قلوش، الإيميل: **nawelbenkellouche@gmail.com**

## 1. مقدمة:

البيئة رهان استراتيجي فرض تداعياته على المجتمع الدولي بأكمله، وعليه أصبح لزاما على الدول تكييف سياساتها وتوجهاتها بشكل يضفي إلى التخفيف من حدّة المشاكل البيئية الّتي تنوعت وتعددت مظاهرها وخلفياتها، والوضعية البيئية في الجزائر لا تختلف عمّا هو عليه في باقي دول العالم، فإلى جانب المشاكل البيئية ذات الطابع العالمي، هناك مشاكل بيئية ذات طابع إقليمي متشعب، على رأسها تلك المرتبطة بالنشاط العمراني، أين طرحت إشكالية النمو المتسارع للنسيج العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة في ظلّ غياب آليات الرقابة الفاعلة وعدم إعطاء أهمية للدراسات التقنية والفنية الّتي تسبق ميلاد المشروع التنموي، حيث بات لزاما اتخاذ الإجراءات الكفيلة الّتي تحمل البعد البيئي على محمل الجدّ ضمن برامج التهيئة والتعمير خصوصا وأنّ التحدي الكبير الّذي أصبح يهدّد سلامة البيئة التعمير وكيفيات استغلال الوعاء العقاري باعتبار إنتاجية الأراضي من أهم الموارد البيئية الواجب التصرف فيها بعقلانية، فالتطور الّذي عرفه المجتمع الجزائري عموما والهيكل الاجتماعي ومدى ارتباطه بالتعمير يثير العديد من المخاوف في ظلّ تزايد الضغط على الموارد البيئية، مع العلم أنّ التنمية في مختلف القطاعات تحتاج إلى قاعدة راسخة من الموارد البيئية المستمرة، واستنادا على المعطيات العملية المطروحة تمّ صياغة الإشكالية التالية الّتي سوف ترتكز عليها الورقة البحثية: إلى أيّ مدى استجابت السياسات الوطنية في مجال البناء

والتعمير لمتطلبات حماية البيئة؟ وهل فعلا عكست الاستراتيجية الوطنية للسكن تجاوبا فعليا مع متطلبات الفئات الهشة؟.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم اعتماد المحاور التالية للتحليل:

1. طبيعة الآليات المعتمدة في مجال التعمير بالجزائر.
2. دور آليات التعمير في حماية البيئة بالجزائر.
3. الإشكالات العملية الّتي تحول دون تفعيل المؤشر البيئي ضمن برامج البناء والتعمير حيّز التنفيذ.
4. آليات تعزيز أهمية الحفاظ على البيئة ضمن أجندة برامج التهيئة والتعمير.

## 2. طبيعة الآليات المعتمدة في مجال التعمير بالجزائر:

بالاعتماد على ما ورد ضمن الفصل الثاني من قانون التهيئة والتعمير رقم90-29 فانّ أدوات التعمير تتشكل من المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي(القانون 90-29)، بالإضافة لذلك يوجد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة سنة 2001، حيث تندرج هذه المخططات في إطار السعي تطبيق منهجية دقيقة لتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات التعمير من جهة وتكفل صيانة البيئة والحفاظ على الموارد البيئية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة، وأيضا وقابلة المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية.

وفقا لما سلف ذكره لا بدّ من تعريف هذه الآليات أو ما تعرف بأدوات التعمير بالجزائر كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، وكذا مخطط تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وكذا الوقوف عند عملية اتخاذ السياسات الخاصة بالبناء والتعمير.

### 1.2 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعميرPDAU:

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة للتخطيط العمراني وفي الوقت نفسه آلية تقنية من بين الآليات الّتي يرتكز عليها قيام التنمية المحلية، إذ يشكل الإطار العام للتسيير الحضري، ويحدد التوجهات الأساسية العمرانية للبلدية أو البلديات المعينة، أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي(القانون90-29)، كما يتم على مستواه تحديد القطاعات المعمّرة والقطاعات المبرمجة للتعمير وقطاعات التعمير المستقبلية، والقطاعات غير القابلة للتعمير[1].

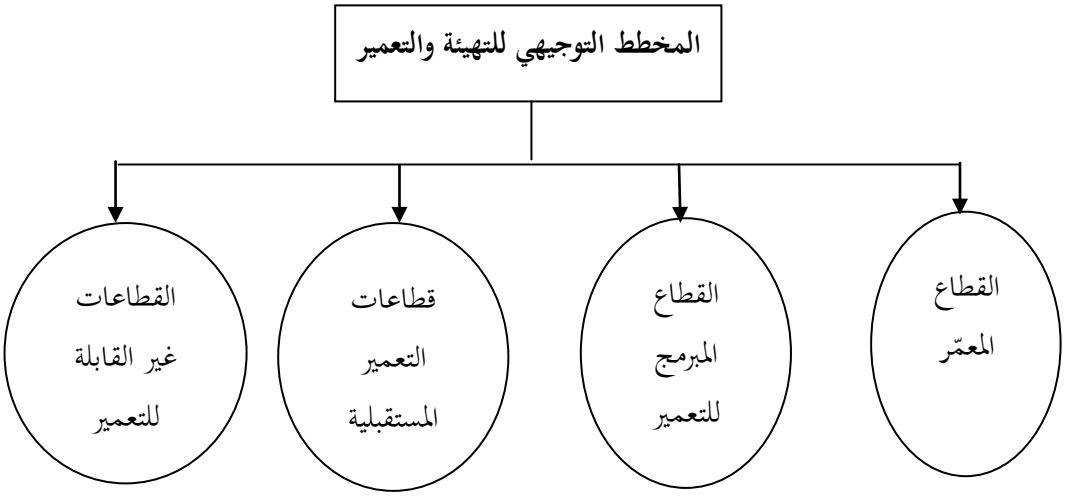


عموما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يتم بموجبه التخصيص العام للأراضي على مستوى البلدية، حيث يتولى مسؤولية تنظيم العقار وموقفه على أساس تحقيق المنفعة العامة (بوجردة مخلوف، 2006).

### 2.2 مخطط شغل الأراضي POS:

يعتبر مخطط شغل الأراضي أداة من أدوات التهيئة والتعمير، كما يصنّف من أهم المخططات المحلية الّتي يرتكز عليها قيام التنمية المحلية، حيث أُحدث بموجب القانون رقم90-29 المتعلّق بالتهيئة والتعمير وكذا المرسوم رقم 91-178 المعدّل والمتمم (المرسوم التنفيذي 91-178) ، حيث يعدّ مخطط شغل الأراضي، حيث يتم على مستواه التحديد المفصّل للمناطق المعنية الشكل الحضري والتنظيم وحقوق البناء

المسموح به، يضبط القواعد المتعلّقة بالمظهر الخارجي للبنايات، يحدّد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية، يحدّد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها، يعيّن مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها (90-29).

مخطط شغل الأراضي يجسّد تلك الوثيقة الشاملة المتضمنة المبادئ والأدوات المحلية للتخطيط الحضري المهمّة، تضبط القواعد العامة في استعمال الأراضي، يتميز بكونه عمل جماعي بين مصالح للدولة على المستوى المحلّي، يحدّد المناطق العمرانية وحدودها مع تحديد مجال استخدامها (فاتح أوذينة، 2017)، فهو تلك الأداة القانونية اللّامركزية في اتخاذ القرار المناسب في المجال العمراني.

### 3.2 مخطط تهيئة الإقليم:

في سبيل القضاء على التفاوت الجهوي لتنمية الأقاليم وتحقيق فرص متكافئة ودفع عجلة التنمية المستدامة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تداركا للنقائص الّتي عرفها تطبيق المخططات المحلية، تم استحداث المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بموجب القانون رقم 01-20، حيث يصنّف هذا الأخير كأداة من أدوات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، بعكس السياسة العامة في مجال تهيئة الإقليم وتنميته، وهذا بالتوازي مع المخطط الوطني التوجيهي لتهيئة الساحل، المخطط الوطني التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر، المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم، مخطط تهيئة الإقليم الولائي، المخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى(01-20).

ترمي التوجهات الوطنية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى تنمية الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي وذلك من خلال الأطر الإجرائية الموالية(01-20):"

1. الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وبالأخص توزيع السكان، وذلك من خلال التحكم في نمّو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة.
2. تنمية التراث الايكولوجي وترميم وتثمين التراث التاريخي.

3. التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمّو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة".

## 3. دور آليات التعمير في حماية البيئة بالجزائر:

### 1.3 مكانة البعد البيئي ضمن الخطط التوجيهي للتهيئة والتعميرPDAU:

بالعودة إلى ما ورد فيما يخص المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير **PDAU**، فتتجلى مدى مراعاته للشقّ البيئي من خلال الأطر الإجرائية الّتي تضمنها في سبيل حماية البيئة:

1. ترشيد استعمال المساحات الخضراء وكذا الوعاء العقاري، الأراضي الفلاحية ومناطق التراث الثقافي والتاريخي باعتبارها تشكّل إرثا حضاريا (بوجردة مخلوف، 2006).
2. مراقبة التوسع العمراني العشوائي الّذي تشهده المدن الجزائرية والّذي من شأنه التأثير على الوعاء العقاري كمورد بيئي هام(شهرزاد عوايد، 2018).
3. السعي لخلق توازن بين إشباع حاجات المواطن في مجال السكن وبين حماية الأراضي الفلاحية وبين حماية الأفراد للنشاطات الصناعية (شهرزاد عوايد، 2018).
4. تنظيم التنمية العمرانية عن طريق تحديد المناطق الّتي يمكن تعميرها حسب ما يقتضيه النسيج العمراني، وبالمقابل حماية البيئة من مخاطر التعمير والبناء، وبذلك يعمل على تجنب كل شكل من أشكال التلوث ومكافحته (تونسي صبرينة، 2018).

### 2.3 مكانة البعد البيئي ضمن مخطط شغل الأراضي:

يتجلى ممّا سبق ذكره أنّ لمخطط شغل الأراضي جانب بيئي مهم باعتباره تضمّن عدّة مؤشرات تخصّ حماية البيئة والاستغلال الجيّد لمواردها، ويمكن حصر هذه المؤشرات فيما يلي:

1. المحافظة على الجانب الجمالي العمراني من خلال تسطير المساحات العمرانية وكذا المساحات الخضراء على ضوء ما وردفي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
2. حماية المساحات الخضراء والمناظر والمواقع الأثرية وكذا الفلاحية، وهو ما ذهب إليه المشرّع الجزائري من خلال الحثّ على إلزامية رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني بإعداد المخطط

باستشارة مديرية البيئة على مستوى الولاية، وذلك ضمانا لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (تونسي صبرينة، 2019).

3. ضبط حركة البناء والتعمير على مستوى إقليم البلدية بما يحقق التوازن المنشود بين رهانات التنمية العمرانية ومتطلبات التنمية المستدامة (شهرزاد عوايد، 2018).
4. تنظيم العقّار الصناعي والإجراءات الضرورية والطرق الصحيحة لحماية البيئة أثناء التخلص من مخلفات ونفايات هذا النوع من العقّار (طارق محمد، 2000).

بالعودة إلى المخططين: المخطط التوجيهي PDAU و مخطط شغل الأراضي POS باعتبارهما أداة هامة من أدوات التهيئة والتعمير وفي الوقت نفسه ميكانيزم من ميكانيزمات التنمية المحلية، على اعتبار أنّ المخططين يتعلّقان بشكل مباشر بأبرز وأهم انشغالات السكّان المحلّيين أو المواطنين بصفة عامة والمتمحورة أساسا حول إشكالية السكن كقضية تصدرت جدول أعمال الحكومة في مختلف المراحل الّتي مرّ بها النظام السياسي الجزائري والّتي رصدت لها عدة برامج تنموية سكنية في مختلف الصيغ، إلاّ أنّها لا زالت تحتاج إلى مزيد من الجهود أمام تضاءل القدرة الاستجابة للحكومة مع تطلعات الجماهير العامة، وعليه كخطوة إجرائية أولية لا بدّ من إعادة النظر في كيفيات تطبيق كل من مخطط شغل الأراضي وكذا المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وذلك بمنح أولوية قصوى للبعد البيئي على اعتبار هذا الأخير جزء هام من معادلة الأمن الإنساني.

بالنسبة لمخطط شغل الأراضي مضمونا يتجلى أنّ له دورا بيئيا هاما من خلال المحافظة على الجانب الجمالي العمراني إلاّ أنّ التطبيقات في الواقع العملي كشفت عن وجود اختلالات نتيجة عدم التقيّد بالنصّ القانوني الخاص بالمخطط خاصة ما تعلّق بحماية المساحات الخضراء والمحافظة على الأشجار والمناظر الطبيعية والأثرية نتيجة الاعتداءات المتكررة، وكذا إقامة المشاريع التنموية من جهة ممّا قلص من دوره ونجاعته في مجال حماية البيئة، أمّا فيما يخص المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فقد قدّم التصورات

المستقبلية والآليات الكفيلة بحماية البيئة، إلاّ أنّ هناك إشكالات تخلّلته حالت دون لعب دوره بشكل فعّال في مجال حماية البيئة.

ووفقا لهذه المعطيات يتضّح أنّه في كلا المخططين البعد لم ينل الحظّ الأوفر من المعالجة والاهتمام، إذ أنّ جل التركيز انحصر في القضايا المتعلّقة بمشاكل التلوث الّتي تمّس الأراضي الفلاحية في حين تمّ اختزال جزء هام من معادلة الحفاظ على البيئة والمرتبط بالمستوى المعيشي الرفاه الاقتصادي، وهو بدوره ما يتطلب الاستعانة بوثائق التعمير والبناء أو ما يعرف كذلك بعقود التعمير والّتي لها دورها عن طريق حماية الرقابة المسبقة واللّاحقة للأنشطة العمرانية والتحكم فيها وفق مقتضيات وتوجيهات المخططات البيئية[2].

### 3.3 مكانة البعد البيئي ضمن مخطط تهيئة الإقليم:

باستقراء النصوص القانونية رقم01-20 يمكن الوقوف عند جملة من النقاط الواردة والّتي تبرز مكانة البيئة وضرورة المحافظة عليها ضمن محتوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

1. المحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن، ويظهر ذلك من خلال تنظيم تموقع السكّان، خصوصا في ظلّ ارتفاع نسبة الكثافة السكانية الّذي تشهده المناطق الشمالية للوطن (يوسفي نور الدين، 2013)، والّذي نجم عنه ارتفاع متسارع في معدّلات النسيج العمراني (البناء الفوضوي والأحياء القصديرية)، ما ترتب عنه هدر للأراضي الفلاحية وبالتالي تراجع الأنشطة الزراعية وضعف إمدادات الغذاء.
2. المحافظة على البيئة في مختلف الفضاءات من سواحل، جبال، سهوب، مناطق صحراوية جنوبية من التهديدات الايكولوجية، بالإضافة لحماية الساحل والجرف القاري ومياه البحر من تداعيات التلوث (القانون 01-20).
3. منح أهمية للتنمية الريفية الّتي بالإمكان إذا أحسن الاستثمار في الموارد الموجودة في الريف الجزائري والمتنوعة بتنوع الأقاليم، أن يشكّل الريف مددا للتنمية الحضرية، ويستشف ذلك ضمن القانون رقم 01-20 من خلال: التشجيع على تطوير الزراعة الجبلية الطبقية، تربية المواشي المتأقلمة

مع الطبيعة الجبلية، الحثّ على محاربة التصحر عن طريق التشجير كأهم تهديد ايكولوجي يهدّد الموارد البيئية (القانون 01-20).

4. المحافظة على التنوع البيولوجي (القانون 01-20).
5. تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة من خلال السعي لتنمية الأقاليم بشكل يعكس تكافؤ الفرص، حيث يلمس ذلك بالسعي لإشراك سكّان السهوب والهضاب في أعمال التنمية المحلية[3].

**4. الإشكالات العملية الّتي تحول دون تفعيل المؤشر البيئي ضمن برامج البناء والتعمير حيّز التنفيذ:**

1. وجود فروقات زمنية بين النصّ القانوني والمرسوم التنظيمي المطبّق له، ممّا خلق نوعا من عدم التناسب بين النصوص التشريعية والتطبيقات العملية.
2. حصر المشرّع الجزائري دور المجتمع المدني البيئي في المجال العمراني على المشاركة في صياغة القرارات العمرانية دون المساهمة في ترقية الدور التحسيسي التوعوي.
3. ضعف في صياغة وتنفيذ المخططات وذلك من خلال عدم تحكمها في نمّو النسيج العمراني، ممّا أدى إلى ظهور قطاع عمراني غير منظّم مثل البناءات والأحياء غير القانونية (معاوية صبرينة،2015).
4. هشاشة المكاتب المتخصصة في مجال دراسة المشاريع الأمر الّذي أدى إلى عدم احترام قواعد التهيئة والتعمير، ودليل ذلك انجاز المنشآت أو البناءات العمرانية بوتيرة سريعة الأمر الّذي يؤدي إلى حدوث انحراف عن أهداف مخططات التهيئة والتعمير( معاوية صبرينة، 2015).
5. تعدد القوانين التنظيمية الأمر الّذي نجم عنه عدم تحقيق الأهداف المنشودة من توجيه النمّو العمراني وعلاج فوضى البناء (فاتح أوذينة،2017).
6. كثرة التعديلات القانونية ما تسبب في طرح التشابك والتعقيد أمام مستخدمي التشريعات( فاتح أوذينة، 2017).

7. المركزية الإدارية الناجمة عن تركيز سلطات اتخاذ القرار في أعلى قمّة الهرم الإداري، وهو ما يحول دون قيام نظم إدارية ذات كفاءة.
8. العجز المالي الّذي تعاني منه الجماعات الإقليمية في الجزائر وهو ما لا يتوافق مع متطلبات التنمية المحلية اللّازمة لتلبية برامج ومتطلبات الجماهير المحلية.

استنادا على المعطيات العملية السالفة الذكر يمكن اقتراح جملة من الميكانيزمات للتخفيف من التداعيات السلبية لمشاريع البناء على البيئة فريد بوبيش، 2013): "

1. التقليل من المخلفات الإنشائية كأحد المحاور الأساسية لحماية البيئة في المنشآت العمرانية، وذلك بجعل موضوع المخلفات مؤشرا رئيسيا من مؤشرات تقييم جودة المشروع.
2. احترام الهوية والطابع المحلي من خلال استخدام أنماط وتشكيلات معمارية تتوافق والبيئة الطبيعية والاجتماعية المحيطة، أي جعل هذه الأخيرة الإطار والمحتوى العام للمشروع العمراني المستديم.
3. تحليل الموقع ومحدّدات الحيّز المكاني تجنبا لحماية الرقعة الزراعية من الانحسار والّتي تشهد استنزافا مستمّرا، ففعلا المنتج العمراني بموجبه تتم الاستجابة لمطلب هام يتصدر قائمة مطالب الجماهير العامة التي يتصدرها مشكل الحصول على سكن، غير أنّه وجب مراعاة جملة من الضوابط خاصة ما تعلق باختيار الوعاء العقاري الّذي يحوي المشروع".
4. تقويم الأنشطة البيئية وفقا للمنظور البيئي، فالتنمية العمرانية المستديمة ترتبط بتقويم الأنشطة العمرانية وفقا للمنظور البيئي، بحكم أنّ التنمية العمرانية تضمن من ناحية تمكين الفرد من العيش في بيئة صحية ونظيفة وهو بعد هام من أبعاد الأمن الإنساني، ومن ناحية أخرى ضمان الوفاء بالاحتياجات العمرانية، فهي تجمع بين خطّين متعارضين يتجه الأول نحو تحقيق الأهداف التنموية باستهلاك الموارد البيئية واستغلال الأوساط البيئية، في حين يتجه الثاني نحو المجال البيئي من خلال ضمان حماية البيئة.

5. العمل على تطوير المخططات العمرانية بجعلها أكثر ديناميكية لمسايرة حركية التعمير والتحكم فيها بشكل يمنع إضرارها بالبيئة كتقليل مدة إعدادها (تقليص المدة الزمنية الخاصة بانجاز مشروع البناء).
6. تنشيط دور البلديات في مجال البناء والتعمير لأنّها تتحمل الشقّ الأكبر من المسؤولية في مكافحة البناء الفوضوي ومظاهر التشوه العمراني وتدعيمها بالوسائل المادية والبشرية المتمثلة في الكفاءات ذات الخبرة العالمية في مجال التهيئة والتعمير.
7. تحقيق توازن بين مطالب التعمير ووضعيات العقار ممّا يستدعي ضرورة الإسراع بعملية مسح الأراضي بهدف تحديد الأصناف القانونية المختلفة للأراضي.

على العموم إشباع الحاجات العامة بما فيها الحق في السكن يرتهن بمدى وجود تصميم مستدام يحمل في طياته توافق وانسجام بين متطلبات المجتمع الّتي هي في تزايد مستمر وقدرة النسق الايكولوجي على الوفاء باحتياجات المشروع التنموي من الموارد، وهو التوجه الّذي أُصطلح على تسميته بالعمارة الخضراء، التصميم البيئي.

**5. آليات تعزيز أهمية الحفاظ على البيئة ضمن أجندة برامج التهيئة والتعمير:**

1. اعتماد التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر[4]: والّذي من شأنه العمل على تحقيق التوازن بين ثلاث أبعاد المتمثلة في القضاء على الفقر، ضمان رفاهية المجتمع، تحقيق التوازن بين التنمية الريفية والحضرية من خلال إعداد مخطط وبرامج تنموية فاعلة وغير مضّرة بالبيئة(محرز نورالدين، د س ن).
2. تقييم الآثار البيئية كتقنية هامة من شأنها تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية، حيث تنطوي عملية التقويم على جملة من الإجراءات العملية والمنهجية الّتي تصمم لمعرفة انعكاسات وتداعيات أي نشاط تنموي على البيئة وصحة الإنسان (يحي عبد الغني أبو الفتوح، 1999) ، وبالتالي إمكانية رصد حجم الأضرار المحتملة الوقوع والقدرة الاحتمالية للنسق الايكولوجي، وبذلك

يكون تقويم الآثار البيئية أسلوب وقائي يمكن من إيجاد سبل وطرق التخفيف من حدة الأعباء الّتي تلحق بالبيئة بمجرد دخول المشروع حيّز التنفيذ ومن ثمّ تفادي أكبر قدر ممكن من الانعكاسات الوخيمة وفي الوقت نفسه إيجاد صيغة توافقية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

3. الالتزام بالدراسات التقنية كخطوة أولية قبل تنفيذ المشاريع سواء كانت أشغال انجاز أو برامج سكنية، حيث يرتكز قيام هذا النوع من الدراسات على المحدّدات التالية (مسعود شيهوب، 1996): "

أ/ التركيبة الاجتماعية للوسط المراد تنميته.

ب/ معدّل النمّو الديمغرافي.

ج/ النشاط الرئيسي للمنطقة.

د/ المقاييس المعتمدة من طرف الدولة في المجال الصحّي والتربوي."

4. تفعيل دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة: فالتسيير الجيّد للأراضي ليس مسؤولية الإدارات المركزية وحدها بل للجماعات الإقليمية دور في ذلك بحكم أنّ لها دور محوري وفعّال في مجال تحقيق التنمية المستدامة من خلال ترشيد استعمال الموارد البيئية، حيث نظّم ذلك قانون البلدية رقم11-10، أين نصّ على أنّ مهمة السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقّار والسكن والمساحات والطرق العمومية والتقيّد بتعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة من أبرز المهام التّي يضطلع رئيس المجلس الشعبي البلدي للقيام بها(11-10).

بالإضافة لذلك أشار قانون البلدية رقم 11-10 إلى أنّ المجلس الشعبي البلدي يشارك في إجراءات إعداد عملية تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، إذ تخضع عملية إقامة أيّ مشروع استثمار أو تجهيز على مستوى إقليم البلدية، أو أيّ مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية للرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولا سيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة، والّتي يسهر المجلس الشعبي على حمايتها بالموازاة مع حماية المساحات الخضراء (القانون 11-10).

## 6. تحليل النتائج:

باستقراء للقوانين المنظمة لأدوات التهيئة والتعمير يتبيّن أنّها قد ساهمت بشكل كبير في حماية البيئة وسدّ الفراغ القانوني، وذلك بتكريسها لصلة وثيقة بين عملية التهيئة والتعمير ومجال حماية البيئة، الاّ أنّه وبالعودة الى الواقع العملي نجد أنّ هذه القواعد لم تفعل كما ينبغي، ودليل ذلك:

1. الاستنزاف العشوائي للأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء والتراث الحضاري والأثري بحجة القضاء على أزمة السكن.
2. عدم احترام مؤسسات الانجاز القواعد المتعلّقة بحماية البيئة، بالإضافة إلى الانتشار العشوائي لنفايات مقاولات الانجاز.
3. مخططات التعمير بهذا الطرح تعتبر مجرد وثيقة توفيقية بين مختلف القطاعات، وهو ما جعل دورها في مجال حماية البيئة محدودا وضعيفا.

## 7. الخاتمة:

تجاوز المطبّات الّتي تعرفها سياسات التعمير بالجزائر وفي الوقت نفسه الحفاظ على البيئة وتقليل حجم العبء الّذي يعاني منه النسق الايكولوجي نتيجة الضغط المتزايد على الموارد البيئية لن يتحقق إلاّ بمدى مراعاة جملة من الخطوات الإجرائية الواجب على الدولة والحكومة انتهاجها ضمن سياستها العامة في مجال التهيئة والتعمير مع إدراج قضايا البيئة وسبل المحافظة عليها على رأس أولويات الأجندة السياسية، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى المقترحات الموالية:

1. إعادة النظر في المنظومة القانونية الخاصة بمجال التهيئة والتعمير من خلال جعلها أكثر إلزامية عمليا وذلك برصد آليات رقابة فاعلة.

2. التركيز على التنمية الريفية باعتبارها حلقة هامة من حلقات التنمية المحلية والّتي لم تنل حظّها الأوفر من البرامج التنموية، فمعالجة مشاكل الريف بمختلف أبعادها: استصلاح للأراضي الزراعية، إصلاح الهياكل القاعدية في مجال التربية، الصحة الإنسانية، النقل والمواصلات، تحقيق الأمن المائي (حدّ الكفاية من المياه العذبة)، وفي ذلك تقليل من ظاهرة النزوح الريفي والبناءات العشوائية وبيوت القصديرية الّتي باتت تجتاح المدن الجزائرية ومخلّة بقواعد التهيئة والتعمير وبؤرة لتنامي التهديدات الايكولوجية على رأسها التلوث.
3. وضع جهات رقابية تحرص على متابعة تنفيذ مشاريع البناء وفقا لما ورد ضمن قواعد التهيئة والتعمير.
4. تفعيل دور المجتمع المدني في بلورة مقترحات السياسة المحلية العمرانية باعتبار التنمية المحلية في مختلف القطاعات بما فيها قطاع البناء والتعمير تتطلب المبادرة المحلية الفاعلة الّتي تتوقف بدورها على مدى كفاءة مؤسسات المشاركة السياسة وكذا منظمات المجتمع المدني.
5. تحقيق تنمية عمرانية مستدامة تراعي مختلف الأبعاد البيئية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، لا بدّ من وجود علاقة تكاملية بين المتغيّرات الثلاث: البناء، البيئة، التنمية.

## 6. قائمة المراجع:


- النصوص القانونية:

1. القانون رقم90-29، المؤرخ في 01 ديسمبر1990، المتعلّق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد52، 02ديسمبر1990.

2. المرسوم التنفيذي رقم91-178، المؤرخ في 28 ماي 1991، المحدّد لإجراءات شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلّقة به، الجريدة الرسمية، العدد28، المعدّل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم05-318، المؤرخ في 10ستمبر2005، الجريدة الرسمية، العدد62.

3. القانون رقم01-20، المؤرخ في ديسمبر2001 المتعلّق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد77، 2001.

4. القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 فيفري 2011، المتعلّق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد37، 03 يوليو 2011.

- المؤلفات:

1. بوجردة مخلوف، العقار الصناعي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2006)، ص 54.

2. طارق محمد، البيئة ومحاور تدهورها مؤسسة شباب الجامعة، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000)، ص18.

3. مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام الولاية والبلدية، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996)، ص 167.

4. يحي عبد الغني أبو الفتوح، دراسات جدوى المشروعات البيئية، ددن، (الإسكندرية: ددن، 1999)، ص187.

- المقالات:

1. تونسي صبرينة، البعد البيئي لقانون العمران في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد04، العدد02، 2019، ص 284.

2. شهرزاد عوايد، البعد البيئي لأدوات التهيئة والتعمير ومقتضيات التنمية المستدامة، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد الخامس، 2018، ص08.

3. فاتح أوذينة، العايب حفيظ، الفرق بين العوامل البيئية والتصميم البيئي المستدام حالة المدن الجزائرية، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد46، ديسمبر2017، ص29.

4. فريد بوبيش، حماية البيئة في مشاريع التهيئة والتعمير مسؤولية من؟ رؤية سوسيولوجية؟، مجلة الحقوق والحريات، العدد01، 2013، ص-ص: 452-455.

5. محرز نور الدين وصيد مريم، التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد، دت ن، ص 183.

- المداخلات:

1. يوسفي نور الدين، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن، مداخلة ملقاة خلال الملتقى الوطني حول إشكالات العقار الحضري وأثرها على التنمية في الجزائر، 17-18 فيفري 2013، جامعة بسكرة، الجزائر.

- الأطروحات:

1. معاوية صبرينة، "التعاون الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية بمدينة بسكرة نموذجا"، أطروحة دكتوراه .، تخصص علم اجتماع البيئة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، 2015-2016، جامعة بسكرة، ص.171

## 8. الهوامش:

[1] فيما يخصّ القطاع فهو جزء من تراب البلدية، حيث تشمل القطاعات المعمّرة كل الأراضي حتى وان كانت غير مجهزة لجميع التهيئات الّتي تشغلها البنايات مجتمعة ومساحات فاصلة ما بينها ومستحوذات التجهيزات والنشاطات ولو غير مبنية كالمساحات الخضراء والحدائق والفسحات الحرة والغابات الحضرية الموجهة إلى خدمة هذه البنايات المجتمعية، في حين تشمل القطاعات المبرمجة للتعمير القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في آفاق عشر سنوات على حسب جدول من الأولويات المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، أمّا قطاعات التعمير المستقبلية فتشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد في آفاق العشرين سنة، حسب الآجال المنصوص عليها في المخطط

التوجيهي للتهيئة والتعمير، فيما يخص القطاعات غير القابلة للتعمير هي القطاعات الّتي يمكن أن تكون حقوق البناء المنصوص عليها محدّدة بدقة وبنسب تتلائم مع الاقتصاد العام لمناطق هذه القطاعات.

[2] المقصود بوثائق أو عقود التعمير والبناء: رخصة البناء، رخصة التجزئة، رخصة الهدم، والّتي ألزم بها المشرّع الجزائري أصحاب مشاريع البناء والتعمير، حيث يندرج هذا الإجراء ضمن مجال الضبط الإداري لتحقيق النظام العام.

[3] المعلوم أنّ التنمية الجيّدة هي تلك التنمية الّتي تأخذ شكلا صاعدا من الأسفل نحو الأعلى، أي تنبع فعلا من صميم البيئة المجتمعية وبذلك تكون معبّرة فعلا عن مطالب السكّان المحلّيين (بالنسبة للتنمية المحلية) أو الجماهير العامة (بالنسبة للتنمية الوطنية الشاملة) على حدّ سواء.

[4] التخطيط البيئي هو منهج ومفهوم جديد يقوم خطط التنمية من منظور بيئي، أو بمعنى آخر هو التخطيط الّذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور وغير المنظور.